Journal of Petroleum Research and Studies

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

DOI: http://doi.org/10.52716/jprs.v12i3.553

دور النفط في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2020/ قراءة تحليلية

The Role of Oil Industry in the Iraqi Economy Form 2005-2020 / Analysis Study

Hamed A. Kh. Al-amlah
Ministry of Oil / Oil Products Distribution Company
*Corresponding Author Email; hamed7334@gmail.com

Received 23/11/2021, Accepted 8/2/2022, Published 11/6/2022

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

الخلاصة:

اتضح من خلال البحث، إن الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط بشكل كبير، بحكم امتلاكه احتياطي نفطي هائل؛ في أغلب مؤشراته الاقتصادية، إذ يحتل النفط ما نسبته 92.46% من الايرادات العامة و 51.54% من الناتج المحلي الاجمالي وأكثر من 99% من الصادرات السلعية.

ونظراً لضعف النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انعكس النفط بشكل سلبي على الاقتصاد والمجتمع، حيث أدى إلى غياب الاستقرار المالي والاقتصادي واستمرار بل وتفاقم حجم البطالة، وذلك بسبب تذبذب اسعار النفط في أسواق الطاقة الدولية ولا يمكن التحكم بها من جانب وطبيعة الصناعة النفطية التي تتم بكثافة رأس المال لا كثافة العمل مما نجم عنها زيادة البطالة من جانب ثانٍ.

وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات تمثلت في توظيف النفط بما يخدم الاقتصاد والمجتمع، مواجهة التحديات الداخلية كالفساد مثلاً والخارجية كالمرض الهولندي، وتنويع مصادر المالية العامة، وخلق روابط امامية وخلفية بين قطاعات الاقتصاد بما يؤدي لتنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاحادية النفطية.

الكلمات المفتاحية: النفط، الايرادات النفطية، الصادرات النفطية، الناتج المحلي الاجمالي.

Abstract

It became clear through research that the Iraqi economy depends largely on oil by virtue of its possession of huge oil reserves; 92.46% of general America, 51.54% of GDP, and more than 99% of merchandise exports.

Due to the weakness of politics, social, and economic issues, the revenues of exporting oil has led to the reverse feedback on the financial stability, continuity, and even the exacerbation of unemployment due to fluctuations in oil prices in the international energy markets, which cannot be controlled by the one side that is made with capital-intensity, not labor-intensity resulting an unemployment into the community.

Finally, it was concluded that the use of oil in the right way can serve the economy and society,

facing internal challenges such as corruption, for example, and external ones such as Dutch disease, diversifying public financial sources, and creating front and back links between the sectors of the economy, leading to diversification of the economy and moving away from oil unilateralism.

Keywords: oil industry, oil revenues, oil exports, gross domestic product.

المقدمة:

يتصف الاقتصاد العراقي بالاعتماد الشديد على النفط ماليةً وإنتاجاً وتجارةً، بحكم امتلاكه كميات كبيرة منه انعكست على انتاج وتصدير النفط وعلى الاقتصاد برمته.

حيث يمتلك أكثر من 145 مليار برميل كاحتياطي نفطي وينتج أكثر من 4 ملايين في اليوم خصوصاً في السنوات الأخيرة ويُصدر أربعة ملايين وسينتج ويصدر أكثر خلال السنوات القادمة بحكم زيادة استثماره في مجال النفط.

هذا الاحتياطي والإنتاج والتصدير النفطي بالتزامن مع ضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي جعل من النفط أن يكون الممول الرئيس في الاقتصاد دون أن يسهم بل كان عائقاً أمام تحقيق التنويع الاقتصادي مما يعني إن دوره كان سلبياً في الاقتصاد العراقي.

حيث شكل النفط أكثر من 92% من الإيرادات العامة وأكثر من 62% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 99% من الصادرات السلعية، هذه النسب توضح مدى أحادية الاقتصاد العراقي واعتماده على النفط بشكل كبير جداً.

يُعد الاعتماد على النفط بشكل كبير أمراً سلبياً وذلك لنضوب كمياته أي لا يمكن الاعتماد عليه مدى الحياة، وقد تنخفض أهميته الاقتصادية بفعل اكتشاف البدائل كما حصل في السنوات الأخيرة وخصوصاً النفط الصخري، قبل نضوبه، وهذا ما يجعل الاقتصاد العراقي فاقداً للاستدامة الاقتصادية.

إضافة إلى غياب الاستقرار المالي والاقتصادي وذلك بحكم تذبذب أسعاره وعدم استقرارها نتيجة لتحديدها في الأسواق الدولية دون القدرة على تحديدها والتحكم بها بشكل إنفرادي، هذا ما أدى لتذبذب الإيرادات المالية ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال تبيان مدى هيمنة النفط على الاقتصاد العراقي ليتم اتخاذ كافة الحلول اللازمة لإنهاء هيمنة النفط من قبل أصحاب القرار والعمل على تنويع مصادره.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم استثمار النفط بما يخدم الاقتصاد العراقي وتنويع مصادره بل تم الاعتماد عليه بشكل كبير جداً وأصبح الاقتصاد العراقي أحادي الجانب.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادُها "إن الاعتماد على النفط بشكل رئيس بالتزامن مع غياب الاستقرار العام، يؤدي إلى تركز الهيمنة النفطية وفقدان التنويع الاقتصادي".

هدف البحث

تبيان مدى هيمنة النفط على الاقتصاد العراقي واتخاذ الحلول اللازمة لإنهاء الهيمنة وتحقيق التنويع الاقتصادي.

حدود البحث

إن الحدود المكانية(عينة البحث) هي العراق. أما الحدود الزمانية هي من عام 2005-2019.

هيكلية البحث

تم تناول البحث في مبحثين، ففي الوقت الذي تناول المبحث الأول رؤية عامة عن الاقتصاد العراقي من حيث الخصائص والمؤشرات والتحديات، تناول المبحث الثاني دور النفط في الاقتصاد العراقي في جانبين جانب ذاتي متمثل بالقطاع النفطي من حيث الاحتياطي والانتاج والتصدير، وجانب اقتصادي متمثل بدور النفط في الاقتصادي العراقي(المالية العامة والناتج المحلي والصادرات السلعية).

المبحث الأول: رؤية عامة عن الاقتصاد العراقي

أولاً: خصائص الاقتصاد العراقي

ونظراً لاختلاف الموارد الطبيعية والبشرية والأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من بلد لآخر ومن وقت لآخر، فإن لكل بلد خصائص معينة يتصف بها، والعراق أحد تلك البلدان حيث يتصف بمجموعة خصائص على مستوى الموارد والأنظمة يمكن إجمالها بالآتي:

1. الموارد:

أ. الموارد الطبيعية، يحظى العراق بالموقع الجغرافي الرابط بين الشرق والغرب، ويتميز بتنوع أشكال الأرض وجودتها التي تتيح تنوع النشاطات المختلفة، ويمتلك الكثير من الموارد الطبيعية المعدنية، كالنفط والفوسفات (10 بليون طن ثاني أكبر احتياطي بعد المغرب) والكبريت (600 مليون طن صاحب الاحتياطي الأول عالميا وغيرها.[1]

ب. الموارد البشرية، بلغ عدد سكان العراق أكثر من 38 مليون نسمة عام 2018، وتشكل فئة الشباب نسبة كبيرة منه، مما يعني إن العراق يتمتع بقوة عاملة جيدة تمثل حجر الأساس في البناء والتقدم لو تم استثمارها وتوظيفها بالاتجاه الصحيح.

2. الأنظمة:

أ. النظام الاقتصادي، حيث تم تبني وتطبيق نظام التخطيط والذي يعتمد تدخل الدولة في الاقتصاد، منُذُ خمسينيات القرن الماضي وحتى عام 2003، وتراجع دور الدولة خلال حقبة التسعينات بسبب ضعف إيراداتها النفطية كنتيجة للعقوبات الاقتصادية. وعلى الرغم من تبني نظام السوق بعد عام 2003 إلا إنه لم يُطبق بشكل واضح وسليم لحد هذه اللحظة وذلك لأسباب عديدة ليست من اختصاص هذا البحث[2].

ب. النظام السياسي، لم يعرف العراق استقراراً سياسياً لمدة زمنية طويلة، حيث عانى من الاحتلالات الخارجية العثمانية والبريطانية والأمريكية، والانقلابات السياسية من الملكية للجمهورية عام 1958، والتحولات السياسية من الشمولية للديمقراطية عام 2003، ولحد هذا اليوم لم يرى استقراراً سياسياً.

ج. النظام الاجتماعي، يتصف المجتمع العراقي بتنوع الهويات الفرعية المتمثلة بالعشائرية والدينية والطائفية والعرقية وغيرها، والمشكلة لا تتعلق بتنوع الهويات بقدر ما تتعلق بطغيانها على حساب الهويات الرئيسية المشتركة المتمثلة بالهوية الإنسانية والهوية الوطنية.

ثانياً: مؤشرات الاقتصاد العراقي

هناك العديد من المؤشرات التي توضح الملامح العامة للاقتصاد ولكن سنقتصر على أبرزها في الأتي: -

1. **الناتج المحلي الإجمالي**، بلغ حجم الناتج المحلي بالأسعار الجارية 251.1 تريليون دينار عراقي عام 2018، فيما بلغ 199.1 تريليون دينار عراقي لنفس العام ولكن بالأسعار الثابتة بعيداً عن التضخم الذي يكون ضمن الأسعار الجارية.
2. **متوسط نصيب الفرد** ، شكل متوسط نصيب الفرد العراقي ما قيمته 6.6 مليون دينار عراقي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2018 [3]، ولكن بحكم غياب العدالة في التوزيع حصل هناك تفاوت طبقي بين أفراد المجتمع العراقي.
3. **التضخم**، أسهمت السياسة النقدية من خلال أدواتها المعروفة وخصوصاً نافذة العملة وبصرف النظر عن الإشكاليات التي رافقت أداؤها، إلا إنها أسهمت في نهاية المطاف من تحقيق أحد أهدافها الرئيسة المتمثل في تخفيض التضخم، بحيث أصبح التضخم العام 0.4% والتضخم الأساس 0.2% عام 2018 [4].
4. **سعر الفائدة**، ظل سعر الفائدة التي يعطيها البنك المركزي العراقي للمصارف ثابتة كما هي 4%، مما يعني هناك أشبه بالاستقرار مما لم يتطلب تدخل لخفض أو رفع سعر الفائدة من قبل البنك المركزي العراقي، إذ معروف إن سعر الفائدة هي أحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية لتوجيه النشاط الاقتصادي حيثما يتطلب.
5. **معدل البطالة**، حيث شكل ما نسبته 10% حسب أدنى التقديرات و40% حسب أعلى التقديرات، من قوة العمل، مع انخفاض إنتاجية العمل التي بلغت 17 دقيقة يومياً للموظف في الدولة كما تناقلته الصحف نقلاً عن المستشار الاقتصادي الدكتور مظهر محمد صالح.
6. **الأحادية**، أي أحادية الاقتصاد العراقي وماليته، حيث يعتمد الاقتصاد العراقي وماليته بشكل كبير على النفط بل ويعتبر الشريان الرئيس لهما، إذ يشكل ما نسبته 46.3% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وما نسبته 63.7% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وما 89.7% من الإيرادات الكلية عام 2018 حسب التقرير الاقتصادي السنوي.

ثالثاً: تحديات الاقتصاد العراقي

يُعاني الاقتصاد العراقي من تحديات كثيرة ولكنها يمكن إجمالها بالتحديات الداخلية والخارجية وتناولها بالشكل الآتي:

1. **التحديات الداخلية**، هناك العديد من التحديات الداخلية التي تواجه الاقتصاد العراقي والتي تُعيق تقدمه ويمكن تناول بعضها في الآتي:

أ. **الفساد**

يُشكل الفساد أحد العوائق الرئيسة التي تواجه الاقتصاد العراقي، حيث احتل العراق المرتبة 168 من أصل 180 دولة عام 2018 حسب مؤشر مدركات الفساد العالمي الذي تعدّه منظمة الشفافية الدولية [5]، بمعنى إن العراق يحتل المرتبة 12 في

مؤشر الفساد عالمياً وبهذا يقع في صدارة الدول التي تعانيه، وهذا ما يجعل صورة الاقتصاد العراقي أكثر قاتمةً أمام الاستثمار الاجنبي.

إن وجود الفساد يعني هناك تكاليف إضافية بلا مقابل تضاف لإقامة المشروع الاستثماري وهذا ما يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج ولا يستطيع المستثمر من رفع الأسعار بنفس النسبة لتعويض ما دفعه للفساد وذلك بحكم المنافسة وهذا ما يُثبط الاستثمار الوطني فضلاً عن الاستثمار الأجنبي من النشاط الاقتصادي ويشل الاقتصاد اخيراً.

ب. ضعف بيئة الأعمال

كما يعاني الاقتصاد العراقي من الفساد يعاني من سوء بيئة الأعمال، حيث احتل العراق المرتبة 168 من أصل 190 دولة في مؤشر سهولة أداء الأعمال عام 2018 بحكم تعقد الإجراءات وزيادة عددها وارتفاع تكاليف إنجازها فضلاً المدة الزمنية اللازمة لإنجازها فضلاً عن التمييز بين الرجال والنساء في إقامة المشاريع الاستثمارية [6].

إن المستثمر في الغالب يبحث عن تبسيط الإجراءات وقلة عددها وانخفاض تكاليف إنجازها فضلاً عن غياب التمييز بين الرجال والنساء،وبما إن العراق لا يتمتع بهكذا بيئة فأصبحت تكاليف الإنتاج فيه مرتفعه وهذا ما أثر على جدوى الاستثمار فكانت النتيجة، إن بيئته طاردة غير جاذبة للاستثمار، ولم يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي الوافد سوى 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 [7].

ج. انهيار البنية التحتية

إن انهيار البنية التحتية، أسهم في تخلف بيئة الأعمال، إذ إن توفر البنية التحتية بالكمية والنوعية، ستسهم في تقليص جزء كبير من تكاليف الإنتاج وهذا ما ينعكس بشكل إيجابي على الاستثمار بشكل خاص والنشاط الاقتصادي بشكل عام، ولكن بما إن البنية التحتية تعاني الإهمال وعدم الاهتمام أصبحت بيئة الأعمال أكثر سوءاً.

ما يُدلل على انهيار البنية التحتية في العراق هو الاستثمار فيها ونسبة محرومية الأسر من خدماتها، حيث بلغت نسبة محروميتها 58.95% في عام 2010، وتُعد هذه النسبة مرتفعة جداً بالمقاييس العالمية [8]، فكم ستبلغ نسبة المحرومية في ظل ارتفاع وتيرة الإرهاب وانخفاض أسعار النفط في عام 2014 مع استمرار تزايد الحجم السكاني على اعتبار إن العراق من أعلى البلدان في النمو السكاني؟

د. ضعف التنمية البشرية

تلعب التنمية البشرية دوراً كبيراً في الاقتصاد، فإذا ما كانت تتميز بارتفاع مستواها ستنعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد، والعكس صحيح، إذا ما كانت منخفضة المستوى ستنعكس بشكل سلبي على الاقتصاد.

ونظراً لضعف الاهتمام بالتنمية البشرية في العراق أحتل الأخير المرتبة 120 من أصل 180 دولة عام 2018 في تقرير التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة عبر برنامجها الإنمائي [9] . حيث لم يتم وضع التربية والتعليم والصحة والبيئة في مقدمة سلم الأولويات من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة في برامجها الاستثمارية، والدليل إن متوسط الإنفاق الاستثماري للسنوات الثلاثة، 2010 ، 2015، 2019، لم يتجاوز عن 1% للتربية، وعن 1% للتعليم العالي والبحث

العلمي، وعن 2.4% للصحة والبيئة من الإنفاق الاستثماري الحكومي الكلي [10]، فكان لضعف التنمية البشرية أثره في تخلف الاقتصاد العراقي.

2. **التحديات الخارجية**، كما هناك تحديات داخلية تُحد من قدرة الاقتصاد العراقي على الانطلاق والتقدم، هناك تحديات خارجية تعيق من انطلاقه وتقدمه أيضاً يمكن تناول أبرزها بالاتي:

أ- **تذبذب أسعار النفط،**

تتحدد أسعار النفط في الاقتصاد العالمي وفي أسواق النفط الدولية على وجه التحديد بعيداً عن السوق المحلية، هذا ما يقوض الدولة المنتجة للنفط من التحكم بأسعاره ويكون دور الدولة تابع لحركة أسعار النفط الدولية وليس العكس ولذلك يعرف النفط بأنه سلعة دولية.

ونتيجة لخضوع أسعار النفط للأسواق الدولية بعيداً عن الدولة ولأسباب قد تكون اقتصادية أو قد تكون مناخية أو قد تكون سياسية أي محاربة الدولة من خلال استخدام النفط أو غيرها، أصبحت أسعار النفط تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار، هذا التذبذب وعدم الاستقرار انعكس بشكل تلقائي على الاقتصاد العراقي، حيث يرتفع الإنفاق الحكومي متى ما ارتفعت أسعار النفط وينخفض متى ما انخفضت، وهذا ما يجعل عملية التخطيط برمتها تتصف بعدم الاستقرار لان النفط يمثل المورد المالي الرئيس في العراق.

ب- **المرض الهولندي**

يقصد بالمرض الهولندي ضعف القطاعات التصنيعية والتنموية الأخرى في أحد الأقطار نتيجة استمراره في الاعتماد لسد احتياجاته على استنزاف الموارد الطبيعية.

فالموارد الناتجة عن بيع منتج طبيعي كالنفط مثلاً تجعل مختلف الناشطين في الحياة الاقتصادية يحجمون عن تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى، ومن ثم يظل الاقتصاد أحادي المورد.

كما أن عوائد ذلك المورد الطبيعي تؤدي الى خلق حالة من عدم الاستقرار في الأسعار؛ وهو ما يضعف فرص نمو القطاعات الصناعية ويحد من قدرتها التنافسية [11].

بالتزامن مع تعثر التحول الاقتصادي من التخطيط إلى السوق في العراق حيث استمرت الدولة على الرغم من تبني نظام السوق دستورياً كما في المادة 25 التي تنص على أن "تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسسٍ اقتصاديةٍ حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته" بهيمنتها على الاقتصاد ومحاربة القطاع الخاص من خلال شيوع الفساد وعدم محاربته فضلاً عن منعه هذا من جانب.

ومن جانب آخر أولت الدولة النفط أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى وأصبح النفط هو المحرك الرئيس في الاقتصاد وبشكل منفصل عنه وهذا هو الأسوأ، لأنه أعاق تحقيق أي تقدم اقتصادي متكامل ملموس، حيث لم يتم توظيف النفط بما يسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي بل أسهم انفصال النفط عن الاقتصاد إلى آثار سلبية عززت من التراجع الاقتصادي بحكم استخدام النفط كأداة سياسية ولأغراض انتخابية نجم عنه تكاسل المجتمع عن النشاط الاقتصادي، كما إن توفر الدولارات النفطية بشكل كبير دفع لارتفاع قيمة العملة المحلية أمام الأجنبية مما يعني ارتفاع أسعار السلع المحلية وانخفاض الطلب عليها وتثبيط الاستثمار وتراجع الإنتاج وزيادة البطالة.

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

ج- **المنافسة الأجنبية**

يُعد عام 2003 نقطة فاصلة في تاريخ العراق ونقطة بداية لنظام اقتصادي مختلف عما كان سائداً حيث كان نظام التخطيط هو السائد والاقتصاد يسير في ظل حماية الدولة لكن بعد عام 2003 تبنى العراق اقتصاد السوق كنظام لإدارة الاقتصاد والقطاع الخاص هو المحرك الرئيس فيه.

يعتمد اقتصاد السوق ورفع كفاءة أداءه على الانفتاح لا الانعزال عن العالم الخارجي ولكن هذا الانفتاح يتطلب دراسة وعناية خاصة خصوصاً بالنسبة للاقتصاد حديث التجربة في تطبيق اقتصاد السوق حتى لا يأتي الانفتاح بآثار عكسية كما حصل في العراق، حيث اعتمد الانفتاح على العالم الخارجي بشكل مطلق ومفاجئ دون المرور في أية مرحلة تمهيدية تدريبية تسهم في تقوية الاقتصاد العراقي ليكون جاهزاً للمواجهة مع العالم الخارجي.

ونتيجة الانفتاح المطلق والمفاجئ بالتزامن مع ضعف الاقتصاد بفعل تجربة اقتصاد السوق الحديثة، أصبحت المنافسة الأجنبية تمثل تحدياً كبيراً أمام الاقتصاد العراقي في الانطلاق والتقدم نحو الأمام، إذ أسهمت السلع الأجنبية في تراجع السلع المحلية بفعل ارتفاع كفاءتها سعراً وجودةً.

المبحث الثاني: دور النفط في الاقتصاد العراقي

أولاً: الجانب الذاتي: القطاع النفطي في العراق: الاحتياطي والإنتاج والتصدير

1- الاحتياطي النفطي

يُعرف الاحتياطي النفطي على إنه "كمية النفط الموجودة في باطن الأرض التي يتم استخراجها طبقاً لمدى توفر الشروط الفنية والاقتصادية السائدة"

ويتم تصنيف هذا الاحتياطي لتصنيفات عديدة وفقاً لعدّة معايير تتمثل بالملكية ومصدر الطاقة الدافعة ودرجة الثقة في التقديرات ودرجة تنمية البئر النفطي وحالة الاستخراج [12]، وأكثر هذه المعايير شيوعاً واستخداماً هو معيار درجة الثقة في التقديرات الذي يتم بموجبه تصنيف الاحتياطي النفطي إلى:

الاحتياطي المؤكد: - كمية النفط الخام التي يتأكد من وجودها في باطن الأرض بناءاً على المعلومات المتوافرة هندسياً وجيولوجياً ويمكن استخراجها وفقاً للشروط الفنية والاقتصادية السائدة.

الاحتياطي غير المؤكد:- كميات النفط الخام التي تتمتع بدرجة ثقة أقل، ومن ثم لا يمكن استخراجها الآن في ظل الشروط الفنية والاقتصادية السائدة، ويشمل الاحتياطي غير المؤكد (الاحتياطي المحتمل والاحتياطي الممكن).

ووفقاً لهذا المعيار وصنفيه، يمتلك العراق احتياطي نفطي مؤكد هائل يُقدر بـ 145 مليار برميل عام 2018 [13]، مُشكلاً بهذا الحجم ما نسبته أكثر من 9% من احتياطي العالم، مما جعله يحتل المرتبة الرابعة عالمياً بعد كل من فنزويلا (302 مليار برميل) والسعودية (267 مليار برميل) وإيران (155 مليار برميل) حسب بيانات أوبك.

ويحتل المرتبة الخامسة عالمياً في الاحتياطي المؤكد بعد كل من فنزويلا(303 مليار برميل) والسعودية (297 مليار برميل) وكندا (167 مليار برميل) وإيران (155 مليار برميل) ثم يأتي العراق باحتياطي مؤكد 147 مليار برميل عام

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

2018، حسب المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية التي أعدتها شركة بريتيش بتروليوم.[14]

كما ويشكل الاحتياطي النفطي العراقي ما نسبته 18% من احتياطي إقليم الشرق الأوسط، وبهذه النسبة فهو يحتل العراق المرتبة الثانية عربياً بعد السعودية والمرتبة الثالثة اقليمياً بعد السعودية وإيران، ويشكل نسبة لايستهان بها في أوبك، كونها لا تقل عن نسبة 12% من احتياطي أوبك عام 2018.

ويشير البعض إلى إن 80% من نفط العراق احتياطي غير مؤكد، بمعنى إن الاحتياطي النفطي غير المؤكد يُقدر بـ 360 مليار برميل [15]، ويشير البعض الآخر إلى إن الاحتياطي غير المؤكد المحتمل يتجاوز 500 مليار برميل [16]، وهذا الرقم المرعب إذا ما تحقق وتم تأكيده مستقبلاً بشكل فعلي، سيضع العراق في قمة الدول ذات الاحتياطيات الهائلة مُحتلاً المرتبة الأولى عالمياً.

إن الاحتياطي النفطي لا يكون ثابتاً بل قابل للتغيير بمرور الوقت، سلباً وإيجاباً، وذلك بحكم استقرار البلد بشكل عام والقطاع النفطي بشكل خاص، فتختلف مسيرة الاحتياطي النفطي تختلف من بلد لآخر ومن وقت لآخر، ولكن يبدو إن الاتجاه العام لاحتياطي النفطي العراقي هو باتجاه الارتفاع كما موضح في الجدول رقم (1) أدناه.

جدول (1) يوضح الاحتياطي النفطي في العراق 2005-2019 مليون برميل سنوياً

السنوات	الاحتياطي النفطي
2005	**115**
2006	**115**
2007	**115**
2008	**115**
2009	**115**
2010	**143**
2011	**141**
2012	**140**
2013	**144**
2014	**143**
2015	**142**
2016	**148**
2017	**147**
2018	**145**

فقد ينخفض الاحتياطي النفطي بفعل زيادة الإنتاج دون زيادته من خلال عمليات الاستكشاف والتنقيب عنه. وقد يزداد الاحتياطي بشكل اكبر من الإنتاج بسبب اكتشافات هائلة منه دون العمل على زيادة الإنتاج لسوء الإدارة في تحقيق التوازن

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

بين الإنتاج والاحتياطي، أو بسبب اكتشاف بدائل جديدة تؤدي لانخفاض الطلب عليه مما يستلزم تراجع الإنتاج فيكون الاحتياطي أكبر من الإنتاج، وهكذا.

2- **الإنتاج النفطي**

على الرغم من امتلاك العراق لاحتياطي نفطي هائل كما تم تناوله آنفاً، إلا إنه لم يشهد ارتفاعاً مستمراً في الإنتاج النفطي بل ولم يشهد حتى استقراراً واضحاً في إنتاجه على أقل تقدير، فكان يعاني من تذبذباً صارخاً على طول الخط، انعكس بشكل وآخر على واقع الاقتصاد العراقي وكما سيتضح لاحقاً، ويمكن ملاحظة ذلك التذبذب بشكل جليّ كما في الجدول (2) والشكل (1) أدناه.

جدول(2) يوضح إنتاج النفط الخام في العراق للمدة 2005-2019 كمعدل يومي ألف برميل

السنوات	إنتاج النفط في العراق سنوياً كمعدل يومي
2005	1853
2006	1957
2007	1035
2008	2281
2009	2336
2010	2358
2011	2653
2012	2942
2013	2980
2014	3110
2015	3504
2016	4648
2017	4469
2018	4410

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

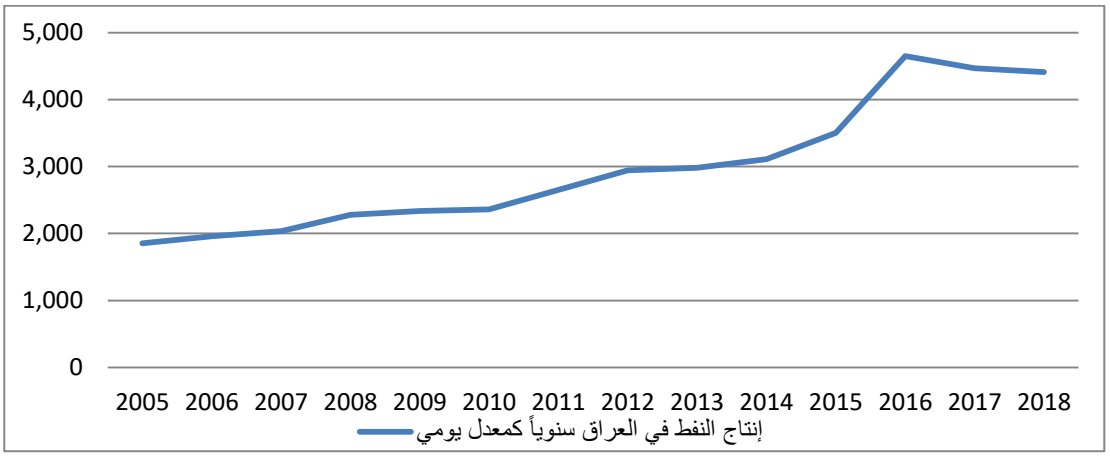

شكل (1) يوضح إنتاج النفط الخام في العراق للمدة 2005-2019 كمعدل يومي ألف برميل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (2).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، إن الاتجاه العام لإنتاج النفط هو الارتفاع التدريجي حتى بلغ أعلى ذروة له في عام 2016 حينما بلغ 4648 ألف برميل وذلك بفعل الاستقرار النسبي سياسياً وأمنياً، بالتزامن مع عقود جولات التراخيص التي عقدها العراق عام 2008 والبالغ عددها 15 عقداً تخص الحقول النفطية والغازية المنتجة وغير المنتجة مع الشركات النفطية الأجنبية التي أخذت على عاتقها تطوير الإنتاج [17] لكنه انخفاض في نهاية المطاف إلى 4410 ألف برميل يومياً كمعدل في عام 2018.

3- التصدير النفطي

نظراً لإهمال العراق القطاعات الاقتصادية الأخرى وزيادة تركيزه على النفط، أصبح التصدير النفطي يمثل حجر الزاوية في التجارة الخارجية وشريان الحياة بالنسبة للاقتصاد العراقي.

فإذا ما تدهور التصدير النفطي لسبب وآخر، يعني تدهور الاقتصاد العراقي، بحكم توقف الدولارات النفطية التي تمثل المورد الرئيس للموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما حصل مراراً وتكراراً مع العراق وأبرزها الحصار الاقتصادي، الذي حصل في بداية التسعينيات على خلفية غزو الكويت؛ مما نجم عنه توقف التصدير النفطي حتى اتفاقية النفط مقابل الغذاء عام 1996، كذلك الأزمة المالية العالمية التي حصلت عام 2008/2007 التي أودت بأسعار النفط إلى الهاوية حينما انخفضت إلى أقل من 30 دولار بعد ما تجاوزت حاجز 140 دولار قبل الأزمة.

وتجب الإشارة إلى، إن العراق ليس حراً في تصدير النفط بالكميات التي يرغب بها، وذلك بحكم ارتباطه بمنظمة أوبك بل هو احد أعضاؤها المؤسسين، فهو مهما أمتلك من طاقات تصديرية تبقى كميات التصدير المسموح بها يتم تحديدها من قبل أوبك، على اعتبار إن هذه المنظمة تعمل على ضبط الأسعار وفقاً لمصالح المنتجين بما فيهم العراق.

ويمكن توضيح ما تم تصديره من النفط الخام من خلال الجدول رقم (3) أدناه.

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

جدول(3) يوضح المعدل اليومي للتصدير للمدة 2005-2019 ألف برميل/يوم

السنوات	المعدل اليومي للتصدير (ألف برميل/يوم)
2005	1405
2006	1515
2007	1643
2008	1850
2009	1906
2010	1890
2011	2166
2012	2423
2013	2390
2014	2516
2015	3000
2016	3302
2017	3309
2018	4000
2019	4000

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر أدناه:

1- من 2005-2017 مأخوذة من وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2018-2019، الباب الثامن عشر: الإحصاءات النفطية، جدول 1/18

2- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2019، موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام2019.

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

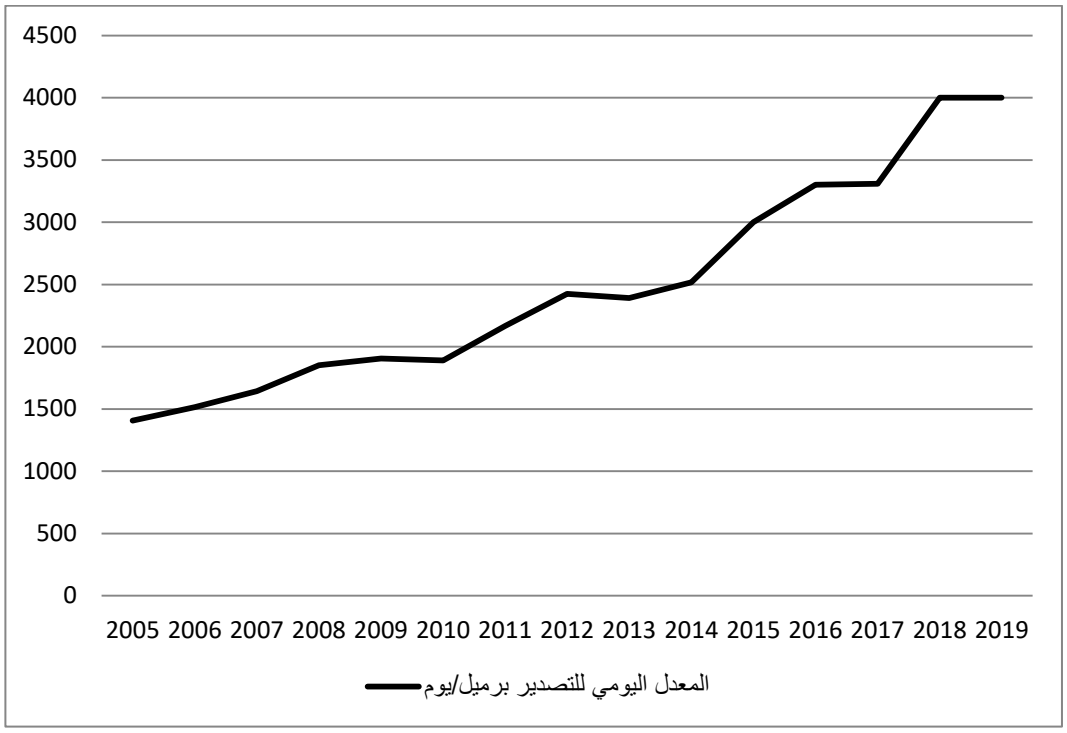

شكل(2) يوضح المعدل اليومي للتصدير للمدة 2005-2019 ألف برميل/يوم

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3).

رغم الظروف التي مر بها العراق من تدخلات خارجية وفوضى داخلية إلا إن تصديره النفطي يسير باتجاه الارتفاع طيلة مُدة البحث وكما واضح في الشكل أعلاه، هذا الاتجاه يعطي انطباعاً بان العراق يزيد من اعتماده على النفط والذي سينعكس بشكل سلبي على اقتصاده ومجتمعه إذا لم تتوفر الإدارة السليمة ذات الرؤية الاقتصادية لإدارته بما يخدم الاقتصاد ويخلق روابط اقتصادية بين القطاعات الاقتصادية لا الاعتماد على النفط وحسب.

ثانياً: الجانب الاقتصادي: دور النفط في الاقتصاد العراقي: المالية العامة، الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة الخارجية

1- **النفط والمالية العامة**

يختلف دور المالية العامة من دولة لأخرى ومن وقت لآخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي وطبيعة البنيان الاقتصادي، فحينما يكون النظام الاقتصادي المُتبع في دولة ما هو النظام الرأسمالي يعني هذا إن القطاع الخاص يأخذ دوراً محورياً في هذا الاقتصاد وهذا مما يترتب عليه انخفاض دور المالية العامة ذات الارتباط الوثيق بالدولة.

والعكس صحيح، فحينما يكون النظام الاشتراكي هو السائد يعني إن الدولة هي صاحبة الدور المحوري في الاقتصاد مما يستلزم دور أكبر للمالية العامة للإيفاء بمتطلبات الاقتصاد، ويكون دور القطاع الخاص محدود جداً.

وكذا الأمر، بالنسبة لطبيعة البنيان الاقتصادي، فحينما يكون الاقتصاد ذو بنيان اقتصاد متقدم حينها لا يحتاج لتدخل كبير من قبل الدولة فيكون دور المالية العامة أقل مقارنةً بالاقتصاد ذو البنيان الاقتصاد المتخلف كونه بحاجة لتدخل كبير من قبل الدولة مما يتطلب دور أكبر للمالية العامة.

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

بالنسبة للعراق، ونظراً لكونه كان يتبع النظام الاشتراكي، كانت الدولة هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي فكانت المالية العامة تمارس دوراً كبيراً في الاقتصاد العراقي ولمدة زمنية طويلة أسهمت في سريان آثارها حتى بعد إعلان التحول الجديد سياسياً واقتصادياً بعد عام 2003.

وفي الوقت نفسه يُعد العراق بلد ذو بنيان اقتصادي متخلف لا يستطيع القطاع الخاص أن يمارس دوره القيادي في مغادرة التخلف الاقتصادي وتحقيق التقدم الاقتصادي، مما حتم تدخل الدولة في الاقتصاد وأصبح للمالية العامة دوراً كبيراً في الاقتصاد العراقي.

يُقصد بالمالية العامة كل ما يتعلق بالدولة من حيث الإيرادات العامة والنفقات العامة، وبما إن النفط يدخل ضمن خانة الإيرادات العامة ويمتلك العراق كميات كبيرة منه، حسب ما أتضح سابقاً، أصبح النفط يمثل حجر الزاوية في الاقتصاد العراقي بشكل عام والمالية العامة بشكل خاص.

ويمكن ملاحظة مدى أهمية النفط في المالية العامة في العراق من خلال ملاحظة نسبة النفط في إيرادات المالية العامة في الجدول رقم (4).

جدول(4) يوضح نسبة النفط في الإيرادات العامة للمدة 2005-2019 مليار دينار

السنوات	الإيرادات النفطية	الإيرادات الأخرى	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية/ الإيرادات العامة
2005	32821	162	32983	99.51
2006	39977	526	40503	98.70
2007	48461	602	49063	98.77
2008	50747	1300	52047	97.50
2009	36250	3001	39251	92.35
2010	66820	2701	69521	96.11
2011	98209	1489	99698	98.51
2012	117304	2444	119748	97.96
2013	110637	3130	113767	97.25
2014	97072.4	8537.4	105609.8	91.91
2015	51312.6	15157.7	66470.3	77.19
2016	44267.1	10142.1	54409.2	81.35
2017	65071.9	12264	77335.9	84.14
2018	95619.8	10950	106569.8	89.72
2019	99216.3	8350.7	107567	92.23
المتوسط				92.88

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر أدناه:

1- من 2005-2013 من صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015، ص273.
2- من 2014-2015 من التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2015، ص71 ، 72.
3- من 2016-2017 من التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2017، ص75.
4- من 2018-2019 من التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2019، ص45 ، 46.

يتضح بشكل جلي من خلال الجدول أعلاه والشكل أدناه، إن النفط مهيمن على الايرادات العامة بشكل كبير جداً، حيث كان متوسط نسبة مساهمة النفط ما نسبته 92.88 % من الايرادات العامة، ونتيجة لهذه الهيمنة أصبحت الايرادات العامة تتأثر سلباً وإيجاباً بكل العوامل التي تتأثر بها الايرادات النفطية.

ونظراً لعدم استقرار الايرادات النفطية لأسباب قد تكون اقتصادية أو سياسية أو مناخية، من جانب وهيمنتها على الايرادات العامة من جانب آخر، أصبحت الايرادات العامة هي الأخرى تعاني التذبذب وعدم الاستقرار، ترتفع بارتفاع الايرادات النفطية وتنخفض بانخفاضها وكما موضح في الشكل رقم (3) وبالاعتماد على الجدول (4).

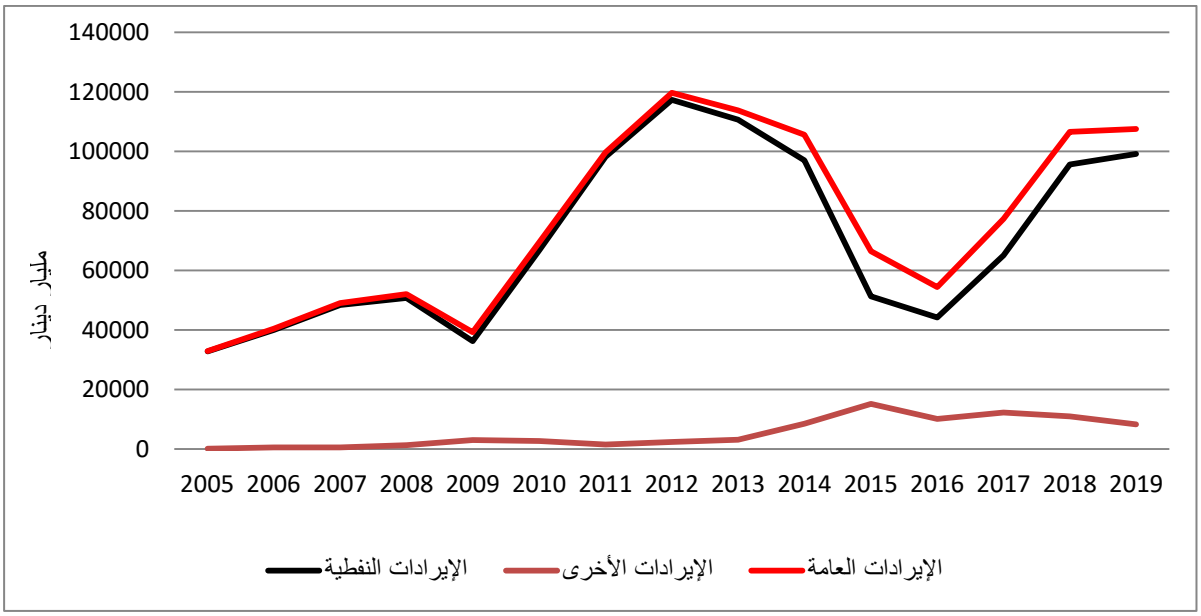

شكل (3) يوضح مسار الايرادات النفطية والايرادات العامة للمدة 2005-2019

إذ نلاحظ من الشكل أعلاه، إن الإيرادات العامة سارت بشكل متوازي تقريباً مع الإيرادات النفطية حيث ارتفعت من 2005- 2009 ثم هوت عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم انتعشت ووصلت لأعلى ذروة لها عام 2012 خلال مدة البحث واستمرت مرحلة الانتعاش حتى الصدمة المزدوجة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط وداعش، التي تلقاها الاقتصاد العراقي عام 2014 والتي ألقت بضلالها على الإيرادات النفطية ثم الإيرادات العامة عام 2015 و 2016، ثم عاودت الانتعاش حتى عام 2019.

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

2- النفط والناتج المحلي الإجمالي

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي على إنه " مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع(قطاعات) الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج" [18].

في العادة يتم تصنيف الناتج المحلي الإجمالي لثلاثة أنشطة رئيسة هي الأنشطة الإنتاجية والأنشطة التوزيعية والخدمية، وإن الأنشطة الإنتاجية تمثل حجر الأساس بالنسبة للأنشطة الأخرى كالتوزيعية والخدمية، بمعنى إن الأنشطة الأخرى- كالتوزيعية مثلاً- لم تحصل لولا وجود الأنشطة الإنتاجية.

ونظراً لدخول النفط ضمن الأنشطة الإنتاجية وهيمنته عليها يعني ارتباط الأنشطة الأخرى(التوزيعية والخدمية) بالنفط، وهذا هو الخطر الرئيس لان كل ما يتعرض له النفط ستتعرض له تلك الأنشطة بحكم الارتباط السلبي لا الايجابي المتمثل في دعم الأنشطة الإنتاجية، لخلق قاعدة إنتاجية متينة، ومن ثم الأنشطة الأخرى، وكما هو الحال في العراق.

حيث يهيمن النفط على الأنشطة الرئيسة ثم الناتج بأكمله، ويشكل ما نسبته 62.06% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط لمدة البحث ولكن الاتجاه العام هو اتجاه إيجابي حيث ابتدأ بنسبة 79.66% عام 2005 وانتهى بنسبة 43.53% عام 2019 والسؤال المطروح هل العراق قادر على مواصلة هذا الاتجاه الإيجابي وهو المرغوب؟ لان الاستمرار يعني التخلص من أحادية النفط وآثاره السلبية باتجاه تحقيق التنويع الاقتصادي.

إذ إن امتلاك البلد ثروة نفطية كبيرة كما هو حال العراق دون وجود إدارة كفوءة ذات رؤية اقتصادية تعمل على إدارة تلك الثروة بشكل أمثل وبما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، ستؤدي تلك الثروة إلى المزيد من غياب الاستقرار وسيادة الفوضى.

وفي ظل تنامي دور النفط عالمياً وارتفاع إيراداته وزيادة آثاره، أصبح النفط محل اهتمام المختصين وحددوا النسب التي يمكن من خلالها تشخيص الاقتصاد ما إذا كان ريعياً أم شبه ريعياً أم غير ريعي، أي إن الاقتصاد الذي يشكل النفط أكثر من 30% من ناتجهِ المحلي يُعد اقتصاداً ريعياً، وإذا ما كان يشكل ما بين 10% و 29% فهو اقتصاد شبه ريعي، وإذا ما شكل أقل من 10% فهو اقتصاد غير ريعي [19].

هذا يعني إن الاقتصاد العراقي، خلال مدة البحث؛ هو اقتصاد ريعي بامتياز وذلك لارتفاع مساهمة القطاع الريعي(النفط) في الناتج المحلي الإجمالي وتجاوزت نسبته في المتوسط نسبة الـ 30% بشكل مُضاعف بحيث أصبحت تشكل 62.06% من الناتج وكما موضح في الجدول رقم (5).

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

جدول (5) يوضح نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2005-2019 مليار دينار

السنوات	قطاع النفط (التعدين والصناعات الاستخراجية)	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة
2005	42529	53386	79.66
2006	53031	80549	65.84
2007	59274	93982	63.07
2008	87521	129852	67.40
2009	56564	110679	51.11
2010	73570	137051	53.68
2011	115999	184337	62.93
2012	127209	214768	59.23
2013	126750	227816	55.64
2014	117445.7	258900.7	45.36
2015	61978.5	191715.8	32.32
2016	61362.0	203869.8	30.09
2017	86119.2	225995.2	38.10
2018	118298.2	254870.1	46.41
2019	114449.7	262917.2	43.53
المتوسط			62.06

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر أدناه:

1- من 2005-2013 مأخوذة من نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص55.
2- من 2014-2015 مأخوذة من التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2015، ص105.
3- من 2016-2017مأخوذة من التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2017، ص64.
4- من 2018-2019 مأخوذة من التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2019،ص70.

في الاقتصادات القوية التي تتمتع بالتنويع الاقتصادي تكون الزراعة والصناعة التحويلية بشكل خاص تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ويكون قطاع النفط في هذه الاقتصادات بمثابة الزيت الذي يُزيد من سرعة العجلة ويشكل نسبة معقولة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويحصل العكس تماماً في الاقتصادات الضعيفة التي لا تتمتع بالتنويع الاقتصادي، تكون مساهمة الزراعة والصناعة

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

التحويلية بشكل خاص مساهمة متواضعة جداً، لان قطاع النفط يصبح بمثابة الحجر الذي يُثبط من سرعة العجلة، ويشكل نسبة كبيرة من الناتج وكما موضح في الشكل (4) وبالاعتماد على الجدول رقم (5).

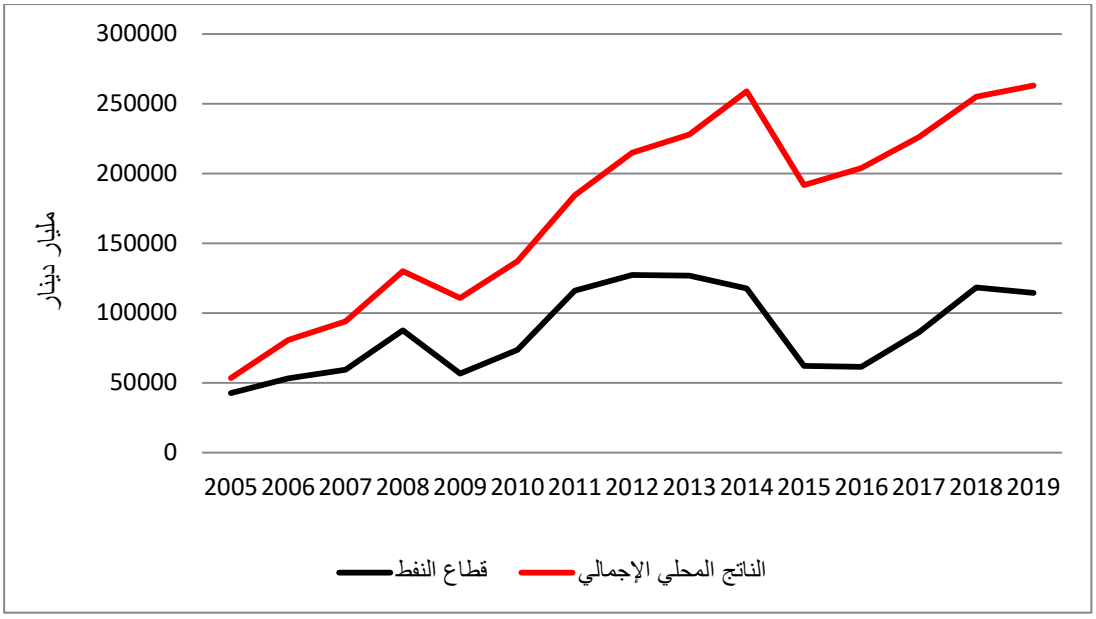

شكل(4) يوضح مسار قطاع النفط والناتج المحلي الإجمالي للمدة 2005-2019

يتضح من الجدول والشكل أعلاه، إن النفط يأخذ حصة الأسد في الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً في بداية مدة البحث ثم أخذ يقترب من النصف وحتى أقل من النصف، وهذا لا يعني ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى وإنما يعود لانخفاض أسعار النفط التي تؤدي لانخفاض الإيرادات وهذا الانخفاض يعبر عن انخفاض الإنتاج وبالتالي انخفاض مساهمته في الناتج.

وإن مساهمة النفط في الناتج لا تختلف كثيراً عن مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة من حيث المسيرة، حيث يسير الناتج المحلي الإجمالي بشكل متوازي مع الناتج النفطي، حيث يرتفع الناتج المحلي بارتفاع الناتج النفطي وينخفض بانخفاضه، وهذا ما يعني ارتباط الناتج بشكل وآخر بالنفط، ويتأثر بالعوامل التي يتأثر بها النفط سلباً وايجاباً، مما يعني تذبذب الناتج المحلي الإجمالي وفقدانه للاستقرار.

3- النفط والتجارة الخارجية

تُعد التجارة الخارجية بوابة الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس صحيح ولها آثار كثيرة قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية حسب قوة الاقتصاد، لان قوة الاقتصاد تعني قدرة الاقتصاد على إنتاج سلع وخدمات ذات قدرة تنافسية عالية تستطيع بموجبها، ومن خلال التجارة الخارجية؛ اختراق الاقتصاد العالمي وحصد المزيد من الآثار الايجابية.
بمعنى كلما يكون الاقتصاد قوياً ستكون آثار التجارة الخارجية إيجابية بحكم تصريف إنتاج الاقتصاد نحو العالم الخارجي وتغذيته بمستلزمات الإنتاج والعكس صحيح كلما يكون الاقتصاد ضعيفاً ستكون آثار التجارة الخارجية سلبية لأنها ستؤدي

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

لزيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات وهذا ما يولد المزيد من الضغط على الاقتصاد الوطني، مما يعني إن التجارة الخارجية تعد مؤشراً لتشخيص واقع الاقتصاد، ولهذا السبب تم اعتماد التجارة الخارجية كمؤشر لتشخيص واقع الاقتصاد العراقي.

وعند النظر لحجم التجارة الخارجية ومدى مساهمة النفط فيها ستعرف كم يهيمن النفط عليها والاقتصاد برمته؟ وهل للنفط روابط مع بقية القطاعات الاقتصادية أم هناك انفصال بل وتأثير سلبي عليها؟ ويبدو من خلال الجداول السابقة التي توضح مساهمة النفط في الإيرادات المالية والناتج المحلي الإجمالي ومن خلال الجدول أدناه إن النفط يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي لان النفط يشكل نسبة كبيرة جداً من التجارة الخارجية في حين لم تسهم بقية القطاعات إلا بشيء محدود جداً.

إذ كان ولازال النفط يشكل عصب الاقتصاد العراقي بل وأصبح بعد 2003 أكثر أهمية وأكثر هيمنة ويبرز كمؤشر رئيس في أغلب المؤشرات الاقتصادية، وذلك لامتلاك العراق احتياطي هائل منه والسبب الرئيس والأكثر منطقية هو تعثر التحول السياسي - من الدكتاتوري إلى الديمقراطي- والاقتصادي – من التخطيط إلى السوق- الذي حصل بعد 2003 [20].

لان المشكلة لا تتعلق بالنفط بحد ذاته بقدر ما تتعلق بالإدارة العامة السياسية والاقتصادية التي تعاني من الفوضى وغياب الاستقرار وشيوع الفساد ، إذ لو توفرت إدارة جيدة لاستطاعت تحقيق الاستقرار العام ومنع الفساد ومحاربته عند ظهوره وتوفير البيئة المناسبة للأعمال وتوظيف النفط بما يسهم في تفعيل قطاعات الاقتصاد وإشباع الطلب المحلي وتصدير الفائض نحو الخارج وهذا ما سيظهر جلياً في بنود الصادرات من التجارة الخارجية.

حيث تبين من خلال الجدول أدناه إن النفط يهيمن على التجارة الخارجية بشكل عام والصادرات السلعية بشكل خاص، إذ لم تنخفض مساهمة الصادرات النفطية بل وكانت أكثر من 99% من الصادرات السلعية على طول مدة البحث وبالمقابل لم تتجاوز نسبة مساهمة الصادرات السلعية التي تعبر عن القطاعات الاقتصادية الأخرى عن 1% وهذا ما يعبر عن أحادية الاقتصاد العراقي وافتقاره للتنويع الاقتصادي كما في الجدول رقم (6).

جدول (6) يوضح نسبة مساهمة الصادرات في الصادرات السلعية للمدة 2005-2019 مليون دينار

السنوات	الصادرات النفطية	الصادرات السلعية	سعر الصرف الرسمي	الصادرات النفطية	الصادرات السلعية	نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات السلعية
2005	17576	17633	1472	25871872	25955776	99.68
2006	27303	27503	1467	40053501	40346901	99.27
2007	35014	35271	1254	43907556	44229959	99.27
2008	56516	56942	1193	67423588	67932163	99.25
2009	36030	36301	1170	42155100	42472170	99.25
2010	46291	46744	1170	54160470	54691416	99.03
2011	70614	71211	1170	82618380	83317455	99.16
2012	84018	84731	1166	97964988	98796462	99.16
2013	81855	82556	1166	95442930	96260296	99.15

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

99.25	97921000	97187000				2014
99.25	50696000	50316000				2015
99.99	48814000	48807000				2016
99.88	68149000	68066000				2017
99.88	102077520	101956956	1182	86360	86258	2018
99.79	96433470	96228984	1182	81585	81412	2019
99.42						المتوسط

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر أدناه:

1- من 2005-2013 مأخوذة من نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص122-126.
2- من 2014-2015 مأخوذة من التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2015، ص92.
3- من 2016-2017مأخوذة من التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2017، ص52.
4- من 2018-2019 مأخوذة من التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2019، ص55.

ملاحظة//تم تحويل العملة من الدولار الأمريكي إلى الدينار العراقي للمدة 2005-2013 وكذلك عام 2018 و2019 باعتماد سعر الصرف الرسمي المأخوذ من بيانات البنك الدولي المتاح على الرابط أدناه:

https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?end=2017&locations=IQ&most_recent_year_desc=false&start=2017&view=bar

اتضح من الجدول أعلاه، إن النفط يهيمن على الصادرات السلعية بشكل كامل تقريباً على طول مدة البحث، حيث شكل في المتوسط 99.42% من الصادرات السلعية وهذا ما يعني افتقار العراق للتنويع الاقتصادي وذلك بحكم تنويع الاستيرادات حيث نجد أغلب ما حولنا مستورد من الخارج.

وبالاعتماد على الجدول رقم (6) يمكن ملاحظة مدى مسايرة الصادرات النفطية للصادرات السلعية من خلال الشكل رقم (5).

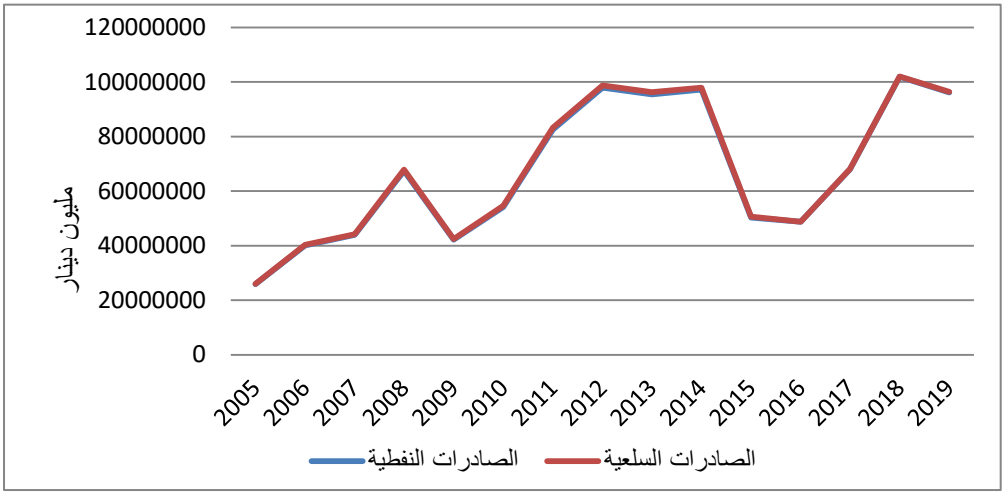

شكل(5) يوضح مسايرة الصادرات السلعية للصادرات النفطية للمدة 2005-2019 (مليون دينار)

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

يتضح من الشكل أعلاه، إن الصادرات السلعية لا تساير مع الصادرات النفطية بل هي متطابقة معها في المسيرة ارتفاعاً وانخفاضاً، مما يدلل على هيمنة النفط بشكل مفرط على الصادرات والتجارة.

هيمنة النفط على الصادرات يكشف عن مدى أحادية الاقتصاد العراقي إذ لم يتصف بهيمنة النفط على صادراته لو كان الاقتصاد متنوعاً ويعمل على تصريف الفائض عن حاجته المحلية عن طريق التجارة الخارجية.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل دائماً هيمنة النفط على الصادرات السلعية تُعبر عن أحادية الاقتصاد وافتقاره للتنويع، خصوصاً إذا ما علمنا إن الاقتصاد المكتفي ذاتياً لا يدخل التجارة الخارجية كثيراً وهو متنوع اقتصادياً وبالتالي يكون مؤشر الصادرات يصبح مؤشر مضلل؟!

تأتي الإجابة شافية وافية من خلال الركن الثاني من التجارة الخارجية وهو الاستيرادات، بمعنى إذا ما كانت الاستيرادات تتصف بالتنوع الشديد فإن مؤشر الصادرات يُعبر بشكل صادق عن هيمنة النفط عليه كما هو حال العراق ويكون مضلل إذا ما كانت الاستيرادات لا تتصف بالتنوع الشديد.

والأمر لا يحتاج لا لإحصاءات ولا لتقارير من اجل تبيان مدى تنوع الاستيرادات العراقية حيث يشير الواقع لكل ما حولنا لمدى شدة تنوع الاستيرادات إذ يستورد العراق كل شيء تقريباً من الإبرة إلى الطائرة.

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1- يتمتع العراق بموارد طبيعية وبشرية لم يتم استثمارها بما يخدم الاقتصاد والمجتمع العراقي مما يعني استمرار هدر تلك الموارد.

2- يعاني الاقتصاد العراقي من تحديات داخلية؛ كالفساد وغياب بيئة الأعمال وانهيار البنية التحتية وضعف التنمية البشرية، وخارجية؛ كتذبذب أسعار النفط والمرض الهولندي والمنافسة الأجنبية.

3- هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة كونها شكلت في المتوسط ما نسبته 92.88% من الإيرادات العامة ولم تشكل الإيرادات الأخرى أكثر من 7.12% منها.

4- هيمن النفط على الناتج المحلي الإجمالي طيلة مدة البحث، حيث شكل في المتوسط ما نسبته 62.06% منه في حين لم تشكل القطاعات الأخرى أكثر 38% من الناتج.

5- هيمن النفط على الصادرات السلعية بشكل صارخ، حيث شكلت الصادرات النفطية في المتوسط ما نسبته 99.42 من الصادرات السلعية ولم تشكل الأخرى أكثر من 0.5%.

ثانياً: التوصيات

1- العمل على استثمار الموارد التي يتمتع العراق بها وبما يخدم الاقتصاد والمجتمع وإيقاف عمليات الهدر فيها.

2- مواجهة التحديات الداخلية والخارجية بشكل مدروس بعيداً عن العشوائية وهذا الإجراء بحد ذاته يسهم في انطلاق الاقتصاد العراقي نحو الأمام.

3- العمل على تنويع مصادر المالية العامة بعيداً عن النفط لان الأخير هو ملك للشعب ولابُد من إدارته بشكل أمثل لصالحه.

4- العمل على استثمار النفط بما يسهم في خلق روابط أمامية وخلفية بين قطاعات الاقتصاد من أجل تفعيلها وخلق التنويع للاقتصاد والتخلص من أحادية الاقتصاد.

5- إن تفعيل النقاط أعلاه سيسهم بشكل تلقائي في تنويع الصادرات السلعية والتخلص من هيمنة الصادرات النفطية على الصادرات السلعية.

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

المصادر:

1. رحيق حكمت ناصر، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي"دراسة تحليلية" Opportunities and Challenges for Diversification of Iraqi Economy((Analytic Study))، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، ص113، 2013.
2. حامد عبد الحسين الجبوري، تعثر التحول الاقتصادي في العراق..إشكالات ومآلات، مقال منشور على موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الستراتيجية، 2019، (http://fcdrs.com/economical/1278).
3. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي العراقي 2018، ص10.
4. نفس المصدر، ص17.
5. https://www.transparency.org/cpi2018
6. World Bank group, “Doing business 2018 Reforming to Create Jobs”, p4.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2018، ص70.
8. عباس فاضل السعدي، "جغرافية خدمات البنى التحتية في العراق"، دار أمجد للنشر والتوزيع، العراق، ص8، 2015.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها"، التحديث الإحصائي لعام 2018، ص24.
10. حامد عبد الحسين الجبوري، "الإنفاق الاستثماري الحكومي في العراق..قراءة في الأولويات"، مقال منشور على موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الستراتيجية، 2020، http://fcdrs.com/economical/1384.
11. رضا عبد السلام علي، "اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد 138، ص94، 2008.
12. احمد حسين علي الهيتي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص42-44، 2000.
13. https://asb.opec.org/index.php/data-download
14. BP Statistical Review of World Energy, 2019, 68th edition, p14. https://www.bp.com/con147tent/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2019-oil.pdf
15. مضر منعم السباهي وثامر حميد العكيلي، "دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق"، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، ص9، 2012.
16. عبد الصمد سعدون الشمري وخضير احمد النداوي، "اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 68، المجلد 18، جامعة بغداد، ص258، 2019.
17. دائرة العقود والتراخيص البترولية، جولات التراخيص وأثرها على التنمية والاقتصاد الوطني.
18. صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015، ص305.
19. فرحان محمد حسن الذبحاوي، اتجاهات السياسة المالية في الدول الريعية وضرورات التغيير: العراق أنموذجاً، أطروحة، جامعة الكوفة، 2013، ص36.

Open Access
No. 36, September 2022 pp.1-23

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

20. حامد عبد الحسين الجبوري، أسباب تشوه الديمقراطية والسوق في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2019، http://fcdrs.com/economical/1227.

21. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2015.

22. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2017.

23. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2019.

24. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2018-2019.